قراءة جديدة في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية والتوجه للمشرق العربي١٥٢٠-١٧٩٨

أ. م. د. معد صابر رجب
كلية الآداب - قسم التاريخ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لا يزال موضوع الامتيازات الأجنبية، ولاسيما الفرنسية منها في الدولة العثمانية، من المواضيع التي تشجع الباحثين على المزيد من البحث لمعرفة الأسباب الحقيقية التي بوساطتها أخذت الدول الأوربية التغلغل في الدولة العثمانية والتدخل في شؤونها الداخلية، إذ كانت من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى ضعفها، وعندما نبحث في المصادر التي تناولت الموضوع والتعمق في النظر لتفسيراتها ، نرى بعض تلك المصادر تكتب بانحياز مفرط، بحسب معتقد أو قضية يؤمن بها ويدافع عنها الباحث، ولكي نفسر حوادثها تحتاج إلى وقفة للنظر فيها وإعادة قراءتها من جديد لكي تتحقق أصالة البحث. وهذه من طبيعة البحث التاريخي للوصول إلى الحقيقة، ولا شئ غير الحقيقة.

كان للامتيازات الفرنسية في الدولة العثمانية، بداية تخلخل في قوة وهيبة الدولة العثمانية، اتجاه القوى الأوربية التي أرادت النيل منها. ولم يكن ذلك واضحا" في بداية تلك الامتيازات، ولكن كان ذلك فيما بعد، والسبب هو عوامل القوة التي كانت تتمتع بها الدولة العثمانية تقوم على أساس الغزو والجهاد والفتح الإسلامي، إذ كان حكامها وجيشها ومجتمعها يؤمنون بأن الجهاد هوا لطريق الوحيد لنشر دين الإسلام، وأنه واجب ديني يدفع المؤمنين به الاستشهاد في سبيله، شأنهم في ذلك شأن الفتوحات التي كانت في دولة الخلافة الإسلامية، كما هو شأن الخلافة الراشدة، ودولة بني أمية، والدولة العباسية. وكان مبدأ الجهاد وتطبيق الشريعة الإسلامية، هما أساس النظام القانوني والسياسة الخارجية في الدولة العثمانية. لذا كان

توسعهم اتجاه الإمبراطورية البيزنطية والمناطق البلقانية، كان بسبب ذلك الدافع. وأن سلاطينهم الأوائل كانوا يتخذون من علماء الدين مستشارين لهم، يشرفون على جميع أعمالهم الإدارية والعسكرية.

لقد أصبحت الدولة العثمانية من خلال تلك السياسة، ومنذ أن كانت دولتهم إمارة، من أقوى الإمارات التي استطاعت أن تقوض دولة سلاجقة الروم في الأناضول، ومن ثم بيزنطة في غربها، وتم لها فتح أبواب أوربا، لكن الذي حصل أنه قد تفاقم الخطر ألصفوي في مطلع القرن السادس عشر الميلادي، وما أعقبه من خلل في موازين القوى في المشرق الإسلامي، نتيجة للتوسع ألصفوي في العراق وجنوب شرق الأناضول، والقيام في نشر أفكارهم التي لاتقوم على نصرة مسلمي الدولة العثمانية ومساعدتهم في الفتح والجهاد، بل تعاونوا مع أعداءهم من البرتغاليين الكفار. وبينما كان البرتغاليون يخشون من تكوين جبهة إسلامية قوية ضدهم في المياه الإسلامية، وجدوا فيها من يريد أن يتعاون معهم، فتحققت لهم أهدافهم التي جاءوا من أجلها.

اضطربت الأوضاع على حدود الدولة العثمانية مع الدولة الصفوية، ولاسيما في عهدي السلطانين سليم الأول(١٥١٢–١٥٢٠م)، وسليمان القانوني(١٥٢٠–١٥٦٦م)، إذ أسرعا للعمل وفق خطة جديدة تتوخى تفتيت قوى التحالف الصفوي–البرتغالي الموجه ضدهم،إذ تم التصعيد العسكري على حدود دولتهم، وأدركا أن العمل العسكري الصفوي يهدف إلى تخفيف وإيقاف التوسع العثماني في أوربا، مما جعلهما أن يظهرا للشاه الصفوي بأن دولتهم لم تكن عاجزة عن مواجهتهما، وتفتيت جبهة التحالف بينهما، ومن ثم التفرغ لمحاربتهما عن طريق إتباع سياسة جديدة، وهي التوجه في منح البنادقة والفرنسيين امتيازات في بلادهم، مع عقد سلام وتفاهم ودي مع الفرنسيين، من أجل التفرغ وإعداد حملة كبيرة لتوجيه ضربة للصفويين في المشرق العربي.

إن السياسة الجديدة التي اتخذتها الدولة العثمانية، كانت سببا" لبدايات ضعفها إذ تغيرت الأهداف التي كانت تقوم عليها، ولو أنها كانت تعتقد آنذاك بأن تلك الأهداف كانت ذا فائدة كبيرة لها، إلا أنها كانت ضربة قوية وجهت للعقيدة التي قامت عليها الدولة في الفتح

والجهاد، إذ أنعكس ذلك على نفسية الجندي المحارب في الجيش العثماني. فبدلا" من أن المقاتل كان يجاهد أعداء المسلمين من الكفار الأوربيين، أخذ يحارب جيشا" دينه الإسلام، وفي أرض عربية هي منبع الرسالة الإسلامية، وقد أثارت لديه تساؤلات عديدة، أدت إلى خلخلة عقيدته الجهادية من الفتح والجهاد إلى القتال من أجل الحفاظ على ممتلكات السلاطين من آل عثمان. وتغيرت أيضا" سياسة الدولة العثمانية، فبعد أن كانت السياسة أداة دينية لديها، أصبح الدين أداة سياسية لدى سلاطينها.

كان للامتيازات الأجنبية، دورا" مهما" في أظهار نتائج بحثنا، في دراسة الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية، ولاسيما عندما ضمت المشرق العربي بعد معركتي جالديران عام١٥١٤م، ومرج دابق عام١٥١٦م، وتبعتها البلاد العربية الأخرى، عدا المغرب الأقصى(مراكش)، لأن الدولة العثمانية أصبحت تمثل جميع المسلمين، بعد أن وصف السلطان العثماني سليم الأول نفسه بأنه خادما" للحرمين الشريفين، عندما تبعت له مكة المكرمة والمدينة المنورة، وأن الدولة العثمانية حامية المسلمين من الأعداء الأوربيين الكفرة. وهنا لابد أن نبرز دور العلاقات التي أقامتها الدولة العثمانية مع الدول الأوربية ولاسيما فرنسا، وهي في هذه المكانة التي أصبحت فيها، تمثلت تلك العلاقات بمنح الامتيازات لفرنسا، وتبعتها بقية الدول الأوربية في الحصول عليها من الدولة العثمانية. أذن كيف بدأت تلك الامتيازات، وماهي الظروف التي أجبرت كلا الطرفين العثماني والفرنسي على عقدها.

إن الامتيازات الأجنبية كانت من نتائجها فائدة كبيرة للأوربيين، بعكس مايظهره بعض الباحثين بأن المستفيد منها بالدرجة الأولى هم العثمانيون(ولو كان ذلك ظاهريا")، ألا أنه كان على حساب عوامل قوتها التي تستند على الفتح والجهاد. وكانت الأمتيازات انتصارا" باهرا" للغرب فعن طريقها زاد تدخله في شؤون الدولة العثمانية الداخلية، ومن ثم التغلغل في أراضيها، حتى توج ذلك بالغزو الفرنسي لمصر أحدى ولاياتها عام ١٧٩٨م.

النشاط التجاري الفرنسي وبداية التغلغل في الدولة العثمانية:

برزت الامتيازات الفرنسية في الدولة العثمانية على شكل نشاط تجاري منذ عهد السلطان بايزيد الثاني(١٤٨١-١٥١٢م)،الذي أصدر فرمانا"(مرسوما") منح بموجبه

الامتيازات للتجار الفرنسيين منذ عام ١٥٠٨م. كما أصدر السلطان سليم الأول (فرمانا") عام ١٥١٧م، سمح بموجبه للتجار الفرنسيين بممارسة نشاطهم التجاري. وهذه السياسة تعد ردود فعل للتدخل ألصفوي في المشرق العربي، ولاسيما بعد دخول الشاه إسماعيل (١٥٠٢–١٥٢٤) بغداد عام١٥٠٨م. وفي عهد السلطان العثماني سليمان القانوني(١) توسعت الدولة العثمانية توسعاً كبيراً بحيث أصبحت ممتلكاتها منتشرة في ثلاث قارات(٢)، كان لها الأثر الواضح على دول العالم آنذاك، وخاصة الدول الأوربية(٣)، التي كانت تعيش انقسامات سياسية ودينية(٤)، إذ شهدت أوربا منذ القرن الخامس عشر صراعات شديدة تمثلت بالحروب الايطالية (١٤٩٤–١٥٥٩م)(٥)، وتأييد السلطان بايزيد الثاني لمملكتي ميلانو ونابولي وكان ذلك بطلب منهما ضد الفرنسيين والبنادقة، إذ بدأت قواتهما بقيادة شارل الثامن(١٤٨٣–١٤٩٨م) ملك فرنسا لغزو الأراضي الايطالية عام١٤٩٤م. وحين أنتخب شارل الخامس ملك اسبانيا إمبراطورا" للإمبراطورية الرومانية المقدسة(١٥١٩–١٥٥٦م)، وهو اللقب الذي كان يطمح الوصول إليه ملك فرنسا فرانسوا الأول(٦) (١٥١٥–١٥٤٧م)، أصبحت أملاك الإمبراطور شارل الخامس تحيط بفرنسا من جهاتها كافة إلا من جهة البحر، وصارت له القدرة على غزو فرنسا عن طريق الحدود الألمانية، أوعبر جبال البرينية في آن واحد(٧).

في الوقت الذي كان فيه السلطان سليمان القانوني قد زحف على المجر عام ١٥٢١م ، واستولى على بلغراد وإعلان البندقية ولائها له(٨)، استولى أيضا" على جزيرة رودس(٩)، في الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط عام ١٥٢٢م(١٠)، من فرسان القديس يوحنا(١١)، الذين كانوا يأسرون أعدادا" كبيرة من السفن التي كانت تجلب الحنطة والذهب من الولايات العربية، وتنقل الحجاج إلى الأماكن الإسلامية المقدسة. وباستيلائه فأنه قد أمّن تحركاته وأملاكه في شرقي البحر المتوسط(١٢).

إن إحاطة فرنسا بأملاك الإمبراطور شارل الخامس، فقد شن الملك فرانسوا الأول هجمات عسكرية على شمالي ايطاليا، ليفصل اسبانيا عن الأقاليم الألمانية ونجح في ذلك في أول الأمر واستولى على ميلانو(١٣)، وحاصر بافيا، إلاّ أنَّ القوات ألألمانية التابعة للإمبراطور شارل الخامس اشتبكت مع الملك فرانسوا الأول في موقعة بافيا في الرابع والعشرين من شهر

شباط عام١٥٢٥م. مما أوقع الهزيمة في الجيش الفرنسي وجرح فرانسوا الأول وأخذ أسيراً(١٤).

إنّ العمليات العسكرية التي قادها السلطان سليمان القانوني في وسط أوربا وشمالي إفريقيا قد أقلقت الأسبان والنمساويين ، بينما وجدت فرنسا في الدولة العثمانية القوة(١٥) التي سعت إلى استمالتها، وبذلت الجهد في محالفتها ، في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تعّد فرنسا من أوائل الدول الكاثوليكية التي تقف عائقاً في تقدم المسلمين في أوربا، مِمّا يشير إلى أنَّ الدولة العثمانية قد بلغت شأناً عظيماً، إذ صار وجودها ضرورياً لحفظ التوازن الدولي في أوربا(١٦)، مِمّا يثبت صحة التوجه الفرنسي للتقارب مع الدولة العثمانية، وذلك ما ذكره الملك الفرنسي لسفيره في الدولة العثمانية حينما قال:((سعادة السفير لا يمكنني أن أنكر أنني أرغب بشدة في أن أرى الأتراك أقوياء جداً ومستعدين للحرب ، ليس فقط لمصلحة السلطان العثماني الذاتية، بل لإضعاف قوة الإمبراطور شارل الخامس، وإعطاء جميع الحكومات الأمن والأمان ضد عدو عظيم كهذا الإمبراطور شارل))(١٧)، إلا أنه كان يضمر في نفس الوقت العداء الكامن ضد العثمانيين .

كان أول سفير معتمد من فرنسا إلى الباب العالي إثناء وجود الملك الفرنسي في الأسر، الذي أرسلته الملكة لويزا دوسافواي (والدة فرانسواالأول والوصية على العرش الفرنسي) بناء" على مشورة وزيرها دوبرات (**duprat**) محملا" بهدايا نفيسة إلى السلطان سليمان القانوني، للتعاون ضد العدو المشترك(١٨)، من آل هابسبورك(١٩)، إلا أن السفير لم يصل إلى الباب العالي بل قبض عليه حاكم البوسنة أثناء مروره وهو قاصداً استانبول فقتله هو وأتباعه (٢٠). وتم تحريض السلطان العثماني على مهاجمة حلفاء الإمبراطور شارل الخامس من المجريين ليمنعهم من تقديم أية مساعدة له، لكي تتمكن فرنسا من مهاجمة أملاك الإمبراطورية، وتسترد ما سلب منها في معركة بافيا (٢١).

حينما عرض شارل الخامس الصلح على السلطان سليمان القانوني، واقترح التحالف معه، رفض السلطان ذلك وفضل محالفة الفرنسيين، لاطلاعه بدقة على قوة الجيش الفرنسي(٢٢). وبناءً على ذلك قابل السلطان السفير الفرنسي باحتفال كبير وأجزل له العطايا، ثُمَّ

عرض السفير استغاثة ملكه لتغلب ألأعداء على مملكته فوعده السلطان بتقديم المساعدة، لكن من دون توقيع معاهدة بينهما، ثم كتب السلطان جواباً يظهر له فيه استعداده لمساعدته[٢٣].

أما فرانسوا الأول فقد اضطر إلى توقيع معاهدة مدريد مع النمسا في عام ١٥٢٦م، التي نصت على ضرورة التعاون ضد حركة الإصلاح الديني، وتنازل فيها فرانسوا الأول عن ادعاءاته في برجنديا ، و في ميلانو، و جنوا، و نابولي ، والفلاندر، و ارتوا، ولم يكتف بذلك بل قدم ولديه رهينة لشارل الخامس، ضماناً لتنفيذ المعاهدة. ومن ثم أطلق سراح فرانسوا الأول بعد أن أجبر على التنازل عن الوجود الفرنسي في ايطاليا[٢٤]، إلا أن فرانسوا الأول لم يكن يعدل عن سياسته في محالفة السلطان سليمان القانوني بعد إطلاق سراحه، وكتب إلى السلطان يشكره ، ثم أخذ يجتهد في إقناع شعبه بأن تقربهم إلى العثمانيين يكون وسيلة لنشر نفوذ فرنسا في الشرق ومحافظتها على المسيحيين هناك[٢٥]. فحصلت فرنسا على العديد من الامتيازات بموجب الخط الشريف السلطاني في أيلول عام ١٥٢٨م [٢٦]، إذ منحت امتيازات تجارية وقضائية، ولجأ رعاياهم في الخصومات التي بينهم إلى قناصلهم باستثناء سفك الدم، ثم جرى حديث بين فرنسا والدولة العثمانية عن تولي أحد أولاد ملك فرنسا عرش المجر، في وقت كانت الحرب فيه قد نشبت بين المجر والدولة العثمانية، إذ استطاع السلطان سليمان القانوني دخول بودابست وإخضاع أمير البغدان[٢٧] له، ثم سار في أيلول عام ١٥٢٩م لحصار فينا إلاّ انه فشل في دخولها. ويعد ذلك الفشل هو الأول الذي عرفه جيش السلطان سليمان القانوني . ثمَّ استولى العثمانيون على غون (guns) في عام ١٥٣٢م بعد حصار شديد[٢٨] إلى أن عقد الطرفان(العثمانيون وآل هابسبورك) هدنة كانا بحاجة إليها حتى يستأنفا الحرب الطويلة فيما بعد[٢٩].

تؤكد تلك الأحداث التاريخية بداية ضعف للدولة العثمانية، إذ أن الدول الأوربية أدركت خطر العثمانيين عليهم، لأنهم يشكلون تهديدا" مباشرا" لأمنهم، فاتحدت سياساتها ضدهم، وحينذاك بدأ يظهر توازن القوى الأوربية مع العثمانيين على مجرى الصراع بينهما. وأن سبب ذلك يرجع لتوجه الدولة العثمانية للمشرق العربي، وإنها أخذت تحارب على جبهتين،

وخاصة بعد اعتلاء العرش الصفوي الشاه طهماسب(١٥٢٤-١٥٧٦م)، الذي أستهل عهده بإرسال الوفود والسفارات إلى أوربا للتنسيق مع ملوكها، ولاسيما مع البنادقة والمجريين لمواجهة العثمانيين. فأسرع السلطان العثماني سليمان القانوني لإخماد هذا التحالف، بالتصعيد العسكري ضد الصفويين على حدود دولته. ومن ثم منح السلطان امتيازات مهمة للبنا دقة والفرنسيين في دولته، لتأمين جبهته الغربية، وأدى ذلك إلى إيقاف زحف جيوشه مؤقتا" في أوربا، إذ توجه نحو بغداد، فدخلها في عام ١٥٣٤م.

معاهدة عام ١٥٣٦م الإسفين الأول في نعش الدولة العثمانية:

قرب التحالف العثماني – الفرنسي عام ١٥٣٢م[٣٠]، العلاقات السياسية بينهما، إذ أعطى ذلك التحالف فرنسا حقّ حماية الرعايا الكاثوليك في أراضي الدولة العثمانية، مِمّا أكسبها بذلك الحق صفة تنفرد بها عن بقية الدول الأوربية، ومركزاً مميزاً لها في بلاد الشام التي كانت تضم أعدادا" كبيرة من النصارى، فضلاً عن موقعها الجغرافي الحيوي في مجال التجارة للفرنسيين بين الشرق والغرب [٣١].

أرسل الملك الفرنسي فرانسوا الأول عام ١٥٣٦م، بعثة إلى استانبول برئاسة سفيرها في استانبول (جان دي لا فين)، وحمّله تعليمات سرية خاصة إلى السلطان سليمان القانوني والباب العالي [٣٢]، لكونه بحاجة إلى حليف يساعده في الدفاع عن ملكه الذي يهدده ملك اسبانيا شارل الخامس[٣٣]. وفي السادس من شباط عام ١٥٣٦م، أجابه السلطان سليمان القانوني بالموافقة على طلبه مستعملاً عبارة تبين من خلالها قوة السلطنة العثمانية وتفوقها بقوله: ((عرضت مطالبكم على أقدام عرشنا فنظرنا فيها بعطف)) [٣٤].

أصبحت معاهدة عام ١٥٣٦م، الأساس للمعاهدات اللاحقة جميعها مع الدول الأوربية، وإنها أرست قواعد الصداقة بين فرنسا والدولة العثمانية قرونا" عديدة[٣٥]، كما عدت الأساس لنظام الامتيازات الأجنبية[٣٦]، على الرغم من أن الدولة العثمانية سبق وأنْ منحت امتيازات تجارية لجنوه عام ١٤٥٣م، والبندقية عام ١٤٥٤م[٣٧]. وقد أطلق على هذه المعاهدة (معاهدة الامتيازات الأجنبية)، وتشتمل على ستة عشر بنداً، ومن أهم بنودها[٣٨]:

(١) حرية التجارة والنقل لرعايا السلطان والملك الفرنسي برّاً وبحراً مع أملاكهم وأمتعتهم، كما يحقّ لهم شراء وبيع وحمل البضائع من بلد إلى آخر.

(٢) من حقّ القنصل الفرنسي النظر في القضايا المدنية والجنائية التي يكون أطرافها من رعايا ملك فرنسا، وأنْ يحكم في تلك القضايا وفقاً للقانون الفرنسي. وليس من حقّ أيّ سلطة عثمانية محلية، أن تتدخل في مثل تلك القضايا ، وإنّما الحق مقصورا" للقنصل في الاستعانة بالسلطات المحلية لتنفيذ أحكامه .

(٣) حق التمثيل القنصلي مع حصانة قنصلية للقنصل و أقاربه والعاملين معه.

(٤) حق التجارة والمتاجرة لرعايا الدولتين في بلد الطرف الآخر، على أنْ تكون الرسوم التي يدفعها الفرنسيون في الدولة العثمانية هي نفسها التي يدفعها العثمانيون،والعكس بالعكس، على أن تدفع الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب، مرة واحدة في الدولة العثمانية .

(٥) أما القضايا المختلطة التي يكون أحد أطرافها هو أحد رعايا السلطان العثماني، فلا يستدعي الملك الفرنسي ولا يستجوب ولا تحكم رعيته، إلا بحضور مترجم القنصلية الفرنسية.

(٦) عدم إرغام رعايا السلطان على اعتناق الإسلام، ومنحهم حرية العبادة.

(٧) في حال وفاة رعايا الملك الفرنسي، تحفظ أملاكهم وتعطى للورثة الشرعيين أو للأوصياء.

(٨) لا يدفع التجار الفرنسيون سوى الرسوم الجمركية على ما يستوردونه ويصدرونه، على ألاّ تزيد تلك الرسوم على(٥%) من قيمة المتاجر.

منحت فرنسا بموجب تلك المعاهدة امتيازات خاصة، فقد خص السلطان سليمان القانوني ملك فرنسا فرانسوا الأول وحده من دون ملوك أوربا مساوياً له، فخاطبه بلقب (بادي شاه) أي (ملك الملوك) لا بلقب (بك) في الوثائق الرسمية[٣٩].

وطبقاً لبنود المعاهدة أيضا" عملت فرنسا على تعيين قناصل فرنسيين في موانئ الشام. وقام المغامرون البريطانيون بالاتجار مع بلدان الشرق الأدنى في أواسط القرن السادس عشر تحت حماية ممثلي فرنسا[٤٠]. كما تمكنت فرنسا بموجبها من إقامة مؤسسات تجارية، ومراكز لصيد المرجان، في سواحل القالة وعنابه وسهلت تغلغل رأسمالها في الدولة العثمانية

[٤١]، في منطقة شرقي الجزائر ابتداءً من عام ١٥٦٠م، كما حرصت على تعيين قناصل لها في الجزائر لخدمة مصالحها التجارية، والتمهيد لأهدافها الاستعمارية[٤٢]. وتلك الأحداث تؤكد الروح الصليبية التي كانت تتملك الدول الأوربية، مهما كانت الخلافات بين تلك الدول، وأنهم يتفقون للنيل من العثمانيين، وكانوا ينتظرون الفرصة المناسبة للانقضاض عليهم، وإستعادة أملاكهم في البلقان.

فرنسا والحلف الأوربي ضد الدولة العثمانية:

عقب توقيع معاهدة ١٥٣٦م، عقد كل من فرانسوا الأول وسليمان القانوني حلفاً، لمواجهة أسرة آل هابسبورك على أن يبقى أمر الحلف في طي الكتمان حتى لا يتعرض العاهلان لسخط شعبيهما في وقت كان يسوده التعصب الديني[٤٣]. وما لبث الطرفان أن عملا على استعراض حلفهما بالهجوم المشترك على ايطاليا. فهاجمها العثمانيون بحراً من جهة نابولي الايطالية، والفرنسيون براً من إقليم بيدمونت من الشمال الغربي [٤٤].

كان العثمانيون قد فكروا بالاستمرار في غزو ايطاليا ولكنهم ترددوا في ذلك خشية تصدي أوربا لهم بزعامة البابا ليوالعاشر(١٥١٣–١٥٢١م)، والإمبراطور شارل الخامس، كما أنهم لم يرغبوا في المجازفة بفتح جبهة بحرية أخرى. إلاّ أن حلفهم مع فرنسا شجعهم على الإقدام على تلك الخطوة، وذلك لانتزاع جزيرة كورفو من البنادقة تمهيداً لغزو ايطاليا[٤٥].

توسع الفرنسيون في شمالي ايطاليا للاستيلاء على ميلانو وجنوه، وبدأ خير الدين بربروسا[٤٦]، سلسلة من الغارات على أملاك آل هابسبورك في غربي البحر المتوسط ووسطه، في الوقت الذي اعدّ فيه السلطان جيشاً قوامه (٣٠٠,٠٠٠) مقاتلا"، وبدأ في تحريكهم صوب ألبانيا لكي يقوم خير الدين بربروسا بنقلهم إلى ايطاليا[٤٧]. إذ أن المساعدات العثمانية التي كانت تصله باستمرار من السلطان سليمان القانوني ليوجه ضرباته ضد الأسبان، لكن الوجود العثماني في الجزائر يتميز بعدم امتلاكهم لأساطيل بحرية قوية، مما جعل الدولة العثمانية أن تنشغل عن مهامها الأساسية في الفتح والجهاد في أوربا. وقد كان السلطان سليمان القانوني والملك فرانسوا الأول قد اتفقا على إدخال جمهورية البندقية في تلك المعاهدة ، إلاّ أنّ ذلك لم يتمّ بسبب إظهارها العدوان لهما[٤٨]، ومساندتها للإمبراطور شارل الخامس

فأخذت سفنها تهاجم السفن العثمانية[٤٩]، إذ هالهم التوسع العثماني في أوربا، وامتلأت صدورهم حقدا"عليهم، وكان زعماء النصارى من قساوسة ورهبان وملوك يحثون الأوربيين للحرب ضدهم ، حتى أخذ البابا من التوسط بين فرنسا والنمسا لعقد صلح بينهما تمهيداً لتوحيد أوربا ضد العثمانيين. ولم يكتفِ فرانسوا الأول بعقد هدنة (نيس) عام **١٥٣٨**م مع شارل الخامس[٥٠]، بل وعد بالاشتراك في حملة أوربية ضد العثمانيين وسحب جيوشه من شمالي ايطاليا. فغضب خير الدين بربروسا لهذا العمل وقام بالاستيلاء على معظم جزر بحر ايجة التي أصبحت تحت السيطرة العثمانية [٥١]، مما أدى إلى تشكيل حلف أوربي بحري مناهض بقيادة أندري دوريا[٥٢].

إن الأسطول الأوربي هُزِمَ هزيمة كبرى على يد خير الدين بربروسا، عند (بري فيزا) القاعدة البحرية العثمانية الرئيسة في ألبانيا، في السابع والعشرين من أيلول **١٥٣٨**م[٥٣]، وأدت تلك المعركة إلى تغيير ميزان القوى في البحر لصالح العثمانيين مِمّا ساعد في بسط السيادة العثمانية على الجزء الغربي من حوض البحر المتوسط [٥٤]، وكان ذلك بعد مواجهتهم للبرتغاليين وأبعادهم عن البحر الأحمر ومهاجمتهم في المراكز التي استقروا فيها، وبالرغم من تحقيق تلك الانتصارات الأ أنها أدت بالنتيجة إلى أن تتشتت قوة الدولة العثمانية على أكثر من جبهة قتالية، وكان ذلك يصب بصورة غير مباشرة في صالح الأوربيين، إذ ظهرت نتائجه على الساحة الأوربية فيما بعد.

ظهر ضعف السياسة الفرنسية نتيجة لضعف سياسة ملكها فرانسوا الأول وعدم ثباته، فبعد إمضائه هدنة (نيس) مع شارل الخامس فقد أعطى الفرصة لشارل أن يسعى لدى الباب العالي من أجل الحصول على هدنة مع النمسا ، إذ كتب خطاباً إلى السلطان سليمان القانوني عام **١٥٣٩**م بخصوص ذلك ، فأجابه السلطان انه لا يهادنه إلا إذا ارجع لفرنسا القلاع والحصون التي استولى عليها، ولما لم يقبل شارل الخامس إمبراطور النمسا بتلك الشروط ، فقد بان خداعه لفرنسا، عندها فترت العلاقات بينهما [٥٥]. مما يظهر في تلك الأحداث أنه كلما ابتعدت فرنسا عن الدولة العثمانية، كان ذلك ليس في صالحها وصالح الدول الأوربية، بل أن قوتها تكمن في تغلغلها في تلك الدولة، ومعرفة أسرار قوتها وضعفها عن قرب .

إما جمهورية البندقية فقد خطت نفس خطوات فرنسا، إذ عقدت الصلح مع الدولة العثمانية في عام ١٥٤٠م، وتنازلت عن آخر أملاكها في شبه جزيرة المورة ونابولي [٥٦]، ثُمَّ اعترفت بفتوحات خير الدين بربروسا في بحر ايجة، ووافقت على دفع غرامة مقابل اعتراف العثمانيين باستمرار حكمها في جزيرتي كريت[٥٧] وقبرص[٥٨]، وعودة الامتيازات التجارية التي كانت تتمتع بها في الدولة العثمانية [٥٩]، منذ سماح السلطان محمد الفاتح(١٤٥١-١٤٨١) للبنا دقة التجارة في طرابزون[٦٠]، والتي ألغيت من السلطان سليمان القانوني في عام ١٥٤٠م[٦١] .

الحرب الفرنسية النمساوية وأثرها على العلاقات مع الدولة العثمانية:

تجددت الحرب بين فرنسا والنمسا ،فأرسل فرانسوا الأول من يلتمس له من السلطان سليمان القانوني إرسال بعض قطع الأسطول العثماني لمباشرة الحرب. فكان للسفير(رنسون) اليد الطولى في ذلك، إذ أرسل شارل الخامس من يقتل السفير الفرنسي رنسون[٦٢]، وهو في طريقه من إقليم ميلان إلى استانبول، ليتفق مع السلطان على الترتيبات الحربية اللازمة، وكانت إحدى أسباب مقتل رنسون هي طمع شارل الخامس في العثور على أوراق مع رنسون مرسله إلى السلطان سليمان، آملا" أن يكون فيها ما يمس الدين المسيحي، فينشرها بين ملوك وأمراء أوروبا ليوغر صدورهم عليه، ويتركوه بلا مساعدة فيفوز بالغلبة عليه. لكن مسعاه قد خاب إذ لم يجد معه أوراقاً من هذا القبيل، بل أريق دم السفير هدراً [٦٣]، مما يدل في عمله هذا مدى وحدة النوايا الأوربية للانقضاض على الدولة العثمانية، وإيجاد السبل لتحقيق ذلك .

لما بلغ فرانسوا الأول خبر مقتل سفيره أرسل سفيراً آخرا" يدعى(بولان) ليطلب المساعدة من السلطان ضد الإمبراطور شارل الخامس[٦٤]. وقد تردد السلطان في بادئ الأمر بسبب سياسة ملك فرنسا المتذبذبة، وكاد يرغب عن صحبته، لكنه وافق على تقديم المساعدة بناء" على إلحاح السفير الفرنسي وتشجيع خير الدين بربروسا له[٦٥]، ولاسيما بعد وصول أنباء عن رجوع شارل الخامس من مهاجمة مدينة الجزائر وارتداده عنها في عام ١٥٤١م [٦٦]، وكان ذلك التصرف من لدن السلطان خطأ" آخرا" لم يكن في صالح الدولة العثمانية على المدى البعيد.

سار الأسطول العثماني عام ١٥٤٣م إلى نيس بقيادة خير الدين بربروسا، وكان مؤلفاً من مئة وعشر بوارج ،عليها أربعة عشر ألف مقاتلا" ، فانضم إليه أسطول ملك فرنسا بقيادة الكونت دانغن (**Denghirn**) وكان مؤلفاً من أربعين بارجة، عليها سبعة آلاف مقاتلا"، فاستولى العثمانيون والفرنسيون على نيس[٦٧].

توجه الأسطول العثماني إلى سواحل فرنسا الجنوبية إذ استقبل استقبالاً حماسياً، إلا أن الضغوط الأوربية على ملك فرنسا جعلته يتخلى عن وعوده السابقة بالتعاون مع السلطان سليمان القانوني ضد إمبراطور النمسا في ايطاليا، مما جعل خير الدين بربروسا أن يحتل مدينة طولون ونيس في جنوبي فرنسا، وخرب سواحل اسبانيا وفرنسا وايطاليا[٦٨]. ومن ثُمَّ جدد ملك فرنسا تفاهمه مع الإمبراطور شارل الخامس في أيلول عام ١٥٤٤م، إذ تجمع الأوربيون مرة أخرى ضد عدوهم المشترك المتمثل بالدولة العثمانية، مما أدى إلى يدعو السلطان العثماني بربروسا إلى استانبول لتلك الغاية[٦٩].

معاهدة عام ١٥٥٣م وأثرها السيئ على الدولة العثمانية:

نتيجة لما سبق فقد عقد السلطان سليمان القانوني هدنة مع إمبراطور النمسا في العاشر من تشرين الثاني عام١٥٤٥م، على أساس اعتراف الإمبراطور بالفتوح العثمانية الجديدة، وتعهد بدفع جزية عن مناطق شمالي وغربي المجر، التي كانت لا تزال في أيدي آل هابسبورك[٧٠]. ولكن لم تلبث الهدنة أن تحولت إلى صلح دائم سنة١٥٤٧م، بعد وفاة الملك الفرنسي فرانسوا الأول[٧١]. وتسلم ابنه هنري الثاني(١٥٤٧.١٥٥٩م) السلطة من بعده فسار على المنوال نفسه الذي كان سائراً عليه والده، إلا وهو التقرب من الدولة العثمانية وإقامة الصداقة معها، بهدف الاستعانة ببحريتها القوية عند الحاجة، فضلاً عن الفوائد الاقتصادية والدينية الخاصة، بجعل المسيحيين الكاثوليك في أراضي الدولة العثمانية كافة، تحت حماية فرنسا[٧٢]. لذلك عقد هنري الثاني معاهدة مع السلطان سليمان القانوني في الأول من شباط عام ١٥٥٣م، وتضمنت تسعة بنود من أهمها[٧٣]:

(١) التأكيد على تقديم المساعدة للفرنسيين في حربهم ضد النمسا .

(٢) موافقة السلطان لسفير فرنسا المسيو(جبريل درامون) زيارة بيت المقدس، ومقابلة الرهبان والقساوسة والكاثوليك المستوطنين بأراضي الدولة العثمانية جميعهم، الذين أظهروا غبطتهم وتأييدهم للمعاهدات العثمانية – الفرنسية، التي وضعتهم تحت الحماية الفرنسية.

(٣) تعهد هنري الثاني للسلطان سليمان بتأدية ثلاثمائة ألف قطعة ذهبية، بدلاً عن مساعدة الأسطول العثماني لفرنسا، ومقابل المساعدة يرهن جانباً من سفنه أيضا.

(٤) اتفقا على نجدة السلطان سليمان لهنري الثاني بستين مركباً حربياً وخمسة وعشرين مركباً من مراكب القرصان. وإذا أراد ملك فرنسا استعمال تلك القوة البحرية خارج بحر توسكانيا، عليه أن يؤدي مئة وخمسين ألف قطعة ذهبية .

(٥) تكون السفن التي يغتنمها الأسطول العثماني، مُلكاً للسلطان، وكذلك المدن التي يستولي عليها العثمانيون، يصير رجالها وأموالها ملكاً له أيضا، إلا أن المدن نفسها تصير لملك فرنسا.

(٦) للأسطول العثماني اكتساح ما يشاء من ممالك شارل الخامس، ويؤسر بقدرما يستطيع من سبايا .

كان لتلك المعاهدة نتائج عديدة منها: تعاون البحريتان العثمانية والفرنسية في مهاجمة سواحل كلابريا في جنوب ايطاليا، وجزيرتي صقلية وكورسيكا عام ١٥٥٥م. إذ عزز السلطان أسطوله عام ١٥٥٨م بوحدات بحرية أضافية أنزلت قواتها على شاطئ نابولي وفتحت مدينة سورا نزو[٧٤]. إلا أن ذلك التعاون العسكري كان الأخير بين الدولتين الفرنسية والعثمانية، نتيجة لقيام هنري الثاني بتوقيع معاهدة(كاتوكمبريسيس) مع إمبراطور النمسا فيليب الثاني عام ١٥٥٩م، لأجل تسوية الأوضاع مع الأوربيين، كما كان يفعل سلفه فرانسوا الأول، إذ لم يتناسوا المبادئ المشتركة في إضعاف العثمانيين آجلا" أم عاجلا"، فقد كان العثمانيون الهاجس الذي شدَ انتباههم لأجيال متعاقبة، وكانوا مصدر قلق لهم يجب التخلص منه. لذلك لم تتعاون فرنسا مع الدولة العثمانية حتى نشوب حرب القرم(١٨٥٣– ١٨٥٦م)، التي حاربت فيها فرنسا وبريطانيا إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا[٧٥].

تحقيق الغايات الفرنسية من خلال تجديد الامتيازات :

أن الاتصالات بين حكومتي الدولتين الفرنسية والعثمانية بقيت مستمرة ، ولاسيما في عهد الملك الفرنسي شارل التاسع (١٥٦٠– ١٥٧٤م)، الذي ربطته علاقة وثيقة بالبلاط العثماني والسلطان سليم الثاني (١٥٦٦–١٥٧٤م)، إذ عمل على تجديد الامتيازات القنصلية مع الدولة العثمانية عام ١٥٦٩م، وإعفاء كل فرنسي من الضريبة الشخصية[٧٦]، وامتيازات أخرى أضيفت إليها، منحت بموجبها حرية التنقل للرعايا الفرنسيين بين الموانئ العثمانية، والقيام بالأعمال التجارية. كما ضمنت الحصانة لهم في منازلهم، وإعفائهم من الخضوع للقانون المدني وقانون العقوبات العثماني[٧٧]، فضلاً عن إلزام السفن العثمانية بتقديم المساعدة للسفن الفرنسية، في حالة اصطدامها داخل المياه العثمانية، والمحافظة على رجالها وبضائعها. وفي عهد السلطان سليم أنهزم العثمانيون في معركة ليبانتو عام ١٥٧١م، وأدى ذلك إلى طمع فرنسا في المغرب العربي، وبسط نفوذها في تونس والجزائر، ومن ثم تحولت أولويات سياسة الدولة العثمانية بعد هذه المعركة، المحافظة على الأماكن المقدسة، عن طريق تأمين الحزام الأمني حول هذه الأماكن، وتطلب منها امتلاك أسطولا" قادرا" على مقاومة البرتغاليين، وكانت نتيجة هذه السياسة أيضا" انشغال الدولة العثمانية عن مهامها الرئيسة في الفتح والجهاد[٧٨].

في عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤–١٥٩٤م)، اضطرت الدولة العثمانية إلى توقيع معاهدة تجارية جديدة عام ١٥٨١م مع فرنسا، في عهد ملكها هنري الثالث(١٥٧٤.١٥٨٩م)[٧٩]، نتيجة لاستنزاف خزانة الدولة العثمانية اثر استمرار حروبها مع بلاد فارس. تلك الحروب التي تحققت غاياتها في إضعاف الدولة العثمانية، وتم تجديد تلك المعاهدة عام ١٥٩٧م. وكان الطابع العام لهاتين المعاهدتين يتعلق بالأمور التجارية، وحقوق الرعايا الفرنسيين. الأمر الذي سمح لها بالتغلغل والتمركز في المناطق العربية، والتي بوساطتها مدت طريقها التجاري باتجاه الهند[٨٠]. وما أن حل القرن السابع عشر حتى أسرعت فرنسا إلى تجديد امتيازاتها مع الدولة العثمانية عن طريق التقارب والمودة مع الباب العالي، إذ حصلت على امتيازات دينية بموجب عقد معاهدة في العشرين من شهر أيار عام ١٦٠٤م، في عهد السلطان العثماني احمد الأول(١٦٠٣–١٦١٧م)، إذ استطاع الملك الفرنسي هنري

الرابع(١٥٨٩-١٦١٠م)، الحصول على اعتراف الدولة العثمانية، بحق حماية الحجاج الكاثوليك وحريتهم في زيارة الأماكن المقدسة [٨١]، كما أكدت على السماح لرعايا الشعوب الأوربية في القيام بالأعمال التجارية في الدولة العثمانية، شرط رفعهم العلم الفرنسي الذي يشكل درع الحماية لهم [٨٢].

إنّ وفاة الملك الفرنسي هنري الرابع عام ١٦١٠م ،قد أثرت سلباً على العلاقات الودية بين البلدين، مما دفع هولندا وبريطانيا إلى اغتنام الفرصة للحصول على بعض الامتيازات التجارية في الدولة العثمانية [٨٣]،على الرغم من أن أول امتيازات بريطانيا مع الدولة العثمانية كانت منذ عام ١٥٨٠م [٨٤] . إلا أن فرنسا كانت حتى القرن السابع عشر الميلادي تتقدم الدول الأوربية الأخرى من حيث كثرة الامتيازات التي حصلت عليها، وقد رجحت تلك الامتيازات من نفوذها في الدولة العثمانية على حساب الدول الأخرى.

توتر العلاقات الفرنسية العثمانية:

زاد التوتر بين فرنسا والدولة العثمانية منذ تولي عرش فرنسا الملك لويس الرابع عشر(١٦٤٣ـ ١٧١٥م)، الذي أقدم على مساعدة النمسا أعداء بلاده إذ قدم المساعدة للجيش الإمبراطوري حينما هاجم المجر عام ١٦٦٤م ،كما هاجم أسطوله مدينة جيجل في الجزائر، وساعد البنادقة عام ١٦٦٨م في دفاعهم عن جزيرة كريت بمواجهة الهجمات العثمانية عليها. لذا عملت الدولة العثمانية على قطع علاقاتها بفرنسا[٨٥]. إذا لم تتوقف فرنسا عند ذلك الحد، بل أرسلت فرنسا سفيرها برفقة قوة بحرية لإرهاب الدولة العثمانية ومطالبتها بتجديد الامتيازات، إلاّ أنَّ الصدر الأعظم اخبر السفير الفرنسي بأن المعاهدات تلك ليست اضطرارية واجبة التنفيذ،بل أنها منحة يتفضل بها السلطان، الأمر الذي جعل فرنسا أن تتراجع عن تهديداتها [٨٦]. وعندما تولى الاقتصادي كولبير في ذلك الوقت زمام الأمور في فرنسا، فأنه قد رأى أنّ قطع العلاقات مع العثمانيين يشكل كارثة لفرنسا، لذا اخذ يسعى لإصلاح العلاقات مع الدولة العثمانية منذ عام ١٦٦٥م [٨٧]، ويثبت ذلك أيضا"ويؤكد لنا مدى صحة ما توصل إليه بحثنا من حقائق، وهي أن الامتيازات الأجنبية ولا سيما الفرنسية منها، والتي كانت

تمنحها الدولة العثمانية، ومن ثم أصبحت تعقدها مضطرة"، من أجل التوجه للمشرق العربي، كانت من الأسباب الرئيسة في ضعفها.

تمكنت فرنسا من عقد معاهدة جديدة عام ١٦٧٣م، مع الدولة العثمانية والتي عززت بوساطتها امتيازاتها التجارية[٨٨]، على الرغم من أنّ مظهر بعض الامتيازات كان دينيا" يسمح لفرنسا بحق حماية الأماكن المقدسة في فلسطين، للمحافظة على سلامة الحجاج الكاثوليك، وحريتهم في زيارة تلك الأماكن ، وحرية الإرساليات التنصيرية الفرنسية في أراضي الدولة العثمانية جميعها[٨٩]، وكانت أهداف تلك الامتيازات الحصول على إعفاء الفرنسيين من الضرائب على الأموال التي يحضرونها معهم في الولايات العثمانية. وقد تمكن القنصل الفرنسي المقيم في صيدا عام ١٦٨٦م، للمرة الأولى في تاريخ السلطنة العثمانية من الحصول على (فرمان) يقضي بحماية التجار الفرنسيين في صيدا[٩٠].

استطاع السفراء الفرنسيون في استانبول بين الأعوام ١٦٨٣و ١٦٨٦م، الحصول على أوامر من الباب العالي تفرض بموجبها على السلطات المصرية احترام الامتيازات التي يتمتع بها الفرنسيين في أراضي الدولة العثمانية، وتخفيض الضرائب المحملة على البضائع المنقولة من السويس إلى البحر المتوسط إلى(٣٠%) من قيمتها، ومن ذلك الحين توثقت العلاقات بين الموانئ الفرنسية على البحر المتوسط والموانئ المصرية، فبلغ عدد السفن الفرنسية التي وصلت إلى مينائي الرشيد والإسكندرية عام ١٧٢٥م، مئة وخمس عشرة سفينة[٩١].

عند منتصف القرن الثامن عشر شعرت فرنسا بالخطر الذي يواجهها، وعدم سلامة تجارتها في الشرق بفعل الاندفاع الروسي في المنطقة، فضلا" عن حرب الوراثة النمساوية(١٧٤٠– ١٧٤٨م)، دفعها مجددا" إلى التحالف مع الدولة العثمانية ليدعموا موقفهم العسكري أمام النمسا. كما وعد الساسة الفرنسيون الباب العالي بتقديم الدعم والمساعدة لهم لاستعادة بلاد المجر، كي يتمكن السلطان من التصدي لروسيا إذا حاولت التوسع باتجاه الجنوب[٩٢].

معاهدة عام ١٧٤٠ والمعاهدات مع مماليك مصر:

نجح الملك الفرنسي لويس الخامس عشر(١٥١٧-١٧٧٤) في عقد معاهدة جديدة في الثامن والعشرين من أيار عام١٧٤٠م، مع السلطان محمود الأول (١٧٣٠-١٧٥٤م)[٩٣]، التي أكدت على حماية فرنسا لرجال الدين الفرنسيين المنتشرين في أنحاء الدولة العثمانية[٩٤]، فضلاً عن حمايتها لجميع الحجاج المسيحيين الوافدين إليها تحت العلم الفرنسي[٩٥]. وأكدت المعاهدة على حق القناصل في الحكم بين الأجانب المتخاصمين، والأسبقية الفرنسية على غيرهم من السفراء والقناصل الآخرين[٩٦]، وتخفيض الرسوم الكمر كية إلى(٣%) بدلاً من(٥%). ومنذ عقد تلك المعاهدة أصبحت الامتيازات سارية بشكل دائم، إذ كانت تجدد مع تولي كل سلطان جديد العرش العثماني[٩٧]، إلاّ أنّ العلاقات الحسنة بين الدولتين لم تستمر، لأنَّ لويس الخامس عشر رفض عقد حلف عسكري مع الباب العالي، عندما وقعت الحرب الروسية العثمانية في الأعوام من ١٧٦٨ حتى ١٧٧٤م، في عهد كاترينا الثانية(١٧٦٨-١٧٩٦م) قيصرة روسيا[٩٨]، والتي نتج عنها معاهدة(كوجك كينارجي) عام ١٧٧٤م [٩٩]. وقد أدرك لويس الخامس عشر خطر روسيا وأهدافها البعيدة، ففترت العلاقات بين الدولتين منذ عهد مصطفى الثالث(١٧٥٧- ١٧٧٤م) وحتى نشوب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م[١٠٠]. لكن الفرنسيون تمكنوا قبل ذلك التاريخ من إبرام ثلاث معاهدات[١٠١] مع مماليك مصر، بعد أن فشلوا في إقناع السلطان العثماني لفتح طريق السويس البري للتجارة الفرنسية[١٠٢]. حصلت فرنسا بموجب تلك المعاهدات على تحديد الرسوم الكمر كية على البضائع الفرنسية المصدرة من الهند إلى فرنسا عند نقلها عبر خليج السويس[١٠٣]. إذ شجعت السفن التجارية الفرنسية الوصول للسويس[١٠٤]، بعد تأمينها البضائع من اعتداءات البدو على الطريق بين السويس والقاهرة[١٠٥]، كما عين بمقتضاها جورج بلدوين قنصلاً فرنسياً في مصر[١٠٦].

لم يطرأ أي تغيير على العلاقات بين فرنسا والدولة العثمانية حتى بعد قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، إذ اعترف السلطان سليم الثالث(١٧٨٩- ١٨٠٧م) بالجمهورية الفرنسية عام ١٧٩٤م[١٠٧]. إلاّ أنَّ عقد فرنسا لمعاهدة كومبوفورميو [١٠٨]، مع النمسا في

الثامن عشر من شهر تشرين الأول عام ١٧٩٧م، وحصولها بموجب المعاهدة على الجزر الأيونية [١٠٩]، قد أزمّت العلاقات مع الدولة العثمانية، ولاسيما بعد الحملة الفرنسية على مصر عام١٧٩٨م[١١٠].

الخاتمة :

من خلال استعراضنا للامتيازات الفرنسية في الدولة العثمانية، وبداية انحدار الدولة العثمانية من أعلى الهرم وهي في أوج مجدها، كان بداية الضعف والتدهور الذي أصابها في بعض أركانها ونواحيها، ولاسيما بعد توجههم إلى للمشرق العربي، وإيقاف نشرهم لدين الإسلام في أوربا، مما جعل الفرنسيون أن يستغلوا تلك الامتيازات للتدخل في شؤونها، وبحجة الدفاع عن نصارى الدولة العثمانية الذين أصبحوا بمثابة رعايا للدول الأوربية ولاسيما في بلاد الشام. وأصبح الفرنسيون يطمعون في أملاكها وإصرارهم على احتلال أجزاء منها، في الولايات العربية المنضوية تحت لوائها. إذ حطمت تلك الامتيازات النظام الضريبي العثماني القائم على حماية التجارة المحلية ضد المنافسة الأجنبية، وأصبحت الامتيازات بمثابة مواثيق مذلة للعثمانيين مادام الأوربيون، ولا سيما الفرنسيون لايخضعون للسلطات العثمانية، فقد أصبحوا وكأنهم يشكلون دولة داخل الدولة العثمانية، إذ إن سفراء الدول الأوربية في استانبول أصبحوا شركاء للدولة في قراراتها السياسية والاقتصادية.

أصبحت الامتيازات الفرنسية (الإسفين الذي دق في نعش الدولة)، وكانت علة (رجل أوربا المريض)، الذي وصفت به الدولة العثمانية من القيصر الروسي نيقولا الأول(١٧٩٦-١٨٥٥)، والتي لقيت أصداء لها داخل المجتمع والسياسة الأوربية ، ودخل السرور على الأوربيين عندما أعقبتها الحروب بين العثمانيين والصفويين، وفتحت تلك الامتيازات الباب أمام الفرنسيين للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، وهذا ما حصل عند احتلالهم لمصر والسيطرة عليها، كل ذلك حصل بعد أن ظهرت علامات الضعف تدب في الدولة العثمانية.

هوامش البحث:

(١) لأهمية دور هذا السلطان في أحداث البحث، وذلك لإن في عهده عقدت المعاهدة التي تعد الأساس للامتيازات الأجنبية فهو: سليمان خان الأول بن السلطان سليم الأول، وأنه ولد عام١٤٩٥م، وتولى الحكم بعد وفاة أبيه عام١٥٢٠م وحتى عام١٥٦٦م، سار على نهج أبيه في التوسع والسيطرة على أراضي جديدة في شمالي أفريقيا، وسيطر على وسط وجنوبي العراق وتوسع في الوقت ذاته نحو الغرب، وأصدر العديد من القوانين التي أرست قواعد الدولة لهذا لقبه العثمانيون بالقانوني أو المشرع. كما يعد عهده حداً فاصلاً بين قوة الدولة وعظمتها وبداية ضعفها وضعف سلاطينها. أيلي منيف شهلة، الأيام الأخيرة في حياة الخلفاء، دارا لكتاب العربي، دمشق، ١٩٩٨،ص١٧٦-١٧٧. أحمد بهاء عبد الرزاق حسين، موقف فرنسا من سياسة محمد علي باشا(١٨٠٥-١٨٤١م)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٦، ص٩.

(٢) هند فتال ورفيق سكري، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، بيروت، ١٩٨٨، ص٩١.

(٣) زهراء حميد خليل البحراني، الامتيازات الأجنبية في بلاد الشام في العهد العثماني من أواسط القرن الثامن عشر إلى قيام الحرب العالمية الأولى١٧٥٠-١٩١٤م، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٦، ص٢٤؛ أحمد المرسي ألصفصافي، الدولة العثمانية والولايات العربية، مجلة الدارة، العدد(٤)، السنة الثانية، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٣، ص٧١.

(٤)علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار الفجر للتراث، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٤٦.

(٥) خليل أنجاليك ودونا لد كوترات، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٢، ص٥١؛ زهراء حميد، المصدر السابق،ص ٢٨.

(٦) أن لأهمية هذا الملك عن غيره من الملوك، لأن في عهده عقدت معاهدة عام١٥٣٦م، والتي لها أهميتها في أحداث البحث فهو: فرانسوا الأول ملك فرنسا، ولد عام١٤٩٤م في مدينة كونياك، خلف عمه لويس الثاني عشر وارتقى عرش فرنسا عام١٥١٥م، في العشرين من عمره،عمل لأجل تقوية السلطة الملكية إلى درجة كبيرة، ولاسيما أنّه أخضع الكنيسة الفرنسية لسلطته نهائياً، وقد شهد عهده نزاعات وحروب عديدة مع الإمبراطور شارل الخامس، كما عمل على التقارب والتحالف مع الدولة العثمانية لأجل الحصول على دعمها ضد إمبراطور النمسا شارل الخامس ينظر: عمر عبد العزيز عمر ومحمد علي القوزي، دراسات في تاريخ أوربا الحديث والمعاصر(١٨١٥-١٩٥٠م)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص١٥؛ علي حيدر سليمان، تاريخ الحضارات الأوربية الحديثة، دار واسط، بغداد،١٩٩٠، ص٦٤؛ أحمد بهاء، المصدر السابق، ص١٠.

(٧)محمد سهيل طقوش، العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ١٢٩٩-١٩٢٤م، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٥،ص١٧٢-١٧٣.

(٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط٣، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٨٩؛ رولان موسينه، تاريخ حضارات العالم، مج٤، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٧، ص٥٥١.

(٩) رودس وهي جزيرة تقع بالقرب من شواطئ آسيا الصغرى ويشتق اسمها من لفظة (رودون) اليونانية ومعناها الورد، أصبحت أيام الحروب الصليبية قاعدة لفرسان القديس يوحنا. فتحها السلطان سليمان القانوني سنة ١٥٢٢م.ينظر: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط٢، مطبعة محمد أفندي، القاهرة،١٨٩٦، ص ١٧٦-١٧٧.

(١٠) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني(١٥١٦-١٩١٦م)، دار أسامة، الأردن، ٢٠٠٣، ص٣٣؛ بيتر شوجر، أوربا العثمانية(١٣٥٤-١٨٠٤م)، ترجمة عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٨٨؛ محمود ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية ١٢٩٩-١٩٢٣، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٤٨.

(١١) هي منظمة دينية عسكرية، تعود نشأتها إلى عام ١٠٤٨م، وقد اقطعهم شارل الخامس مالطا وطرابلس الغرب، بعد أن أجلاهم سليمان القانوني عن جزيرة رودس في عام ١٥٢٢م. وقد عرفوا ببراعتهم العسكرية، وقد تلقت المنظمة منذ بداية نشأتها الدعم والإسناد من باباوات أوربا. كما ويعد المرشد الأكبر ريموند دوبوي المؤسس الحقيقي لفرسان القديس يوحنا إذ أصر على إدخال كلمة فرسان بدلا من الاسم القديم (منظمة مستشفى القديس يوحنا في بيت المقدس)، ينظر: سمير عبد الرسول عبد الله ألعبيدي، طرابلس الغرب أثناء احتلال الأسبان وفرسان القديس يوحنا(١٥١٠-١٥٥١م)، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص٢٠-٢٤؛ عمر محمد الباروني، الأسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، مطبعة ماجي، طرابلس، ١٩٥٢، ص٧٥-٧٦.

(١٢) أحمد عبد الرحيم، المصدر السابق، ص ٨٩.

(١٣) من أشهر المدن في شمال ايطاليا وهي مدينة صناعية كبيرة وفيها اثار عمرانية. ينظر: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص ٢٠٣.

(١٤) للمزيد من التفاصيل عن معركة بافيا. ينظر: جلال يحيى، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، ج١، المكتب الجامعي الحديث، د-ت، ص٤٥٠؛ سميرشيخاني، أحداث وأعلام، مؤسسة عزا لدين للطباعة والنشر، لبنان، مج١، ط٢، ج١، ١٩٨٧، ص١٧٦؛ خلف بن دبلان بن خضر الوذيناني، الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام ١٩٠٩، مكة المكرمة، ط٢، ٢٠٠٣، ص١٣٩؛ نور الدين حاطوم، الموسوعة التاريخية الحديثة تاريخ عصر النهضة الأوربية، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٨، ص٣٣٧.

(١٥)روبير مانتران، الإمبراطورية العثمانية، ترجمة غانم محمد الحفو، مركز الدراسات الإقليمية، العراق، ٢٠٠٧، ص٦. مصطفى حلمي، الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية، دار أبن الجوزي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٦٩.

(١٦) محمد فريد بك،المصدر السابق، ص ٨٤.

(١٧) علي محمد محمد الصلابي، المصدر السابق، ص٢٤٧.

(١٨) شكيب ارسلان،تاريخ الدولة العثمانية، دار ابن كثير، دار التربية، دمشق، ٢٠٠١، ص١٥٣-١٥٤؛ نور الدين حاطوم، المصدر السابق، ص ٣٣٧.

(١٩)آل هابسبورك : وهي الأسرة المالكة التي حكمت النمسا من عام(١٢٨٢-١٩١٨م)، ويرجع تاريخها إلى القرن العاشر،إذ بدأت تحكم أجزاءً من شمال غرب سويسرا و الالزاس وأخذت الأسرة اسمها من قلعة هابسبورك، وقد انحصر منصب الإمبراطور في هذه الأسرة. ينظر : الموسوعة العربية الميسرة، دار النهضة، بيروت، مج١، ١٩٨٧، ص ١٨٧٦.

(٢٠) محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٨٤.

(٢١) محمد سهيل، المصدر السابق، ص ١٧٣.

(٢٢) شكيب ارسلان، المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٢٣) لمزيد من المعلومات ينظر نص الرسالة التي أرسلها السلطان سليمان القانوني إلى الملك الفرنسي فرانسوا الأول. حضرة عزتلو يوسف بك أصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٦٢-٦٣؛ محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٨٤-٨٥.

(٢٤)جلال يحيى، التاريخ الأوربي الحديث و المعاصر،ج١، ص ٤٥١.

(٢٥) شكيب ارسلان،المصدر السابق، ص١٥٤.

(٢٦) هند فتال و رفيق سكري، المصدر السابق، ص٩١؛ عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة أسلامية مفترى عليها، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦،ج٢، ص٧.

(٢٧) البغدان هي المنطقة الشرقية من رومانيا المتاخمة لحدود روسيا، وتشكل مع الافلاق دولة رومانيا. ينظر: أبن كثير، البداية والنهاية(تعريف ألاماكن)، ج ١، ص ١٢٤.

(٢٨) شكيب ارسلان،المصدر السابق، ص١٥٤. ١٥٥.

(٢٩) محمد سهيل،المصدر السابق، ١٨٤؛ أحمد عبد الرحيم،المصدر السابق،ص٩٠.

(٣٠)إسماعيل أحمد ياغي،العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٧، ص١٨٠.

(٣١) محمد عبد الرحمن برج، دراسة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، مكتبة الانجلو المصرية،١٩٧٤، ص٥٠-٥١.

(٣٢) زهراء حميد،المصدر السابق،ص ٢٨.

(٣٣) وليد خالد يوسف، نشاطات الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية الفرنسية في العراق في ظل الحكم العثماني (١٥٣٤-١٩١٨م)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج (١٥)، العدد(٥)، ٢٠٠٨، ص٣٧٥.

(٣٤) نيقولاي ايفا نوف، الفتح العثماني للأقطار العربية (١٥١٦-١٥٧٤م)،ترجمة يوسف عطا الله، دار الفارابي، لبنان، ١٩٨٨، ص٢٤.

(٣٥) محمد عبد الكريم الوافي،تاريخ العرب الحديث يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر، بنغازي، ١٩٩٨، ص٩٤؛ باسم حطاب الطعمة، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق (١٧٩٨-١٨٣١م)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب،جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص٣٤؛ أحمد يوسف، بونابرت في الشرق الإسلامي (القاهر المقهور)، ترجمة أمل الصبان،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٧-٣٨.

(٣٦) الامتيازات الأجنبية: هي مجموعة التسهيلات والحقوق التي منحتها الدولة العثمانية للعديد من الدول الأوربية، وشملت الجوانب الاقتصادية والدينية والقضائية. وفي الأصل كانت تلك الامتيازات منحا تمنحها الدولة العثمانية علامة على كرم السلطان العثماني، وكانت تستمر طول مدة حكم السلطان الذي منحه فقط، فتجدد أو تلغى من طرف السلطان الذي يصل إلى الحكم. هذا ومن الأجدر أن تسمى تلك الامتيازات (قواعد تنظيم إقامة الأجانب في الأراضي العثمانية)،لأنها لم تصبح امتيازات حقا إلا حينما تغيرت ظروف إقامة الأجانب في البلاد الخاضعة للدولة العثمانية إبان القرن التاسع عشر، وهناك امتيازات فردية أو متبادلة أو قهرية إجبارية. للمزيد من التفاصيل ينظر: محسن حمزة حسن العبيدي، الأزمة البلقانية (١٨٧٥-١٨٧٨م)، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص ٢٥-٢٦؛ عباس عبد الوهاب علي

فارس آل صالح، السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية(١٨٣٩-١٨٥٦م)، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص٢؛ يوسف عبد الكريم طه مكي الرد يني، المؤسسة العسكرية العثمانية ١٢٩٩-١٨٣٩م(دراسة تاريخية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة،٢٠٠٢،ص ١٤٤؛

Nasim Sousa , the capitulation regime of turkeys , its history , origin , and the johs Hopkins press , bait more , 1933 ,p.160.

(٣٧) صلاح أحمد هريدي، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٦٤.

(٣٨)محمد فريد بك، المصدر السابق، ص ٩١-٩٥ ؛ حامد فليح ناصر الصافي، نظام الامتيازات الأجنبية في مصر (١٨٧٦-١٩٣٧م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠٠٨، ص٢٠؛ محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤-١٩١٤م،مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،١٩٩٠، ص ١٨٦-١٨٧ ؛ عبد العزيز الشناوي، المصدر السابق، ج٢،ص ٧٠٨.

(٣٩)زهراء حميد، المصدر السابق، ص ٢٩.

(٤٠)أحمد عبد الرحيم، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٤١)عنابه مدينة تقع على ساحل البحر المتوسط شرقي مدينة الجزائر قرب الحدود الجزائرية التونسية، بين بنزرت التونسية وبجاية،وهي ميناء على البحر المتوسط. وكانت تدعى (بونه) من مدن الجزائر وتعرف بالفرنسية باسم بون (**Bone**). ينظر: أبن كثير،البداية والنهاية (تعريف بالأماكن)، ج٢،ص١٦٠.

(٤٢)يحيى بو عزيز، الاستعمار الحديث في أفريقيا، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العدد (٣١)، السنة (١٢)، ١٩٨٧، ص٢٢.

(٤٣) زهراء حميد، المصدر السابق، ص ٢٩.

(٤٤) محمد سهيل، المصدر السابق، ص ١٨٦-١٨٧؛ محمد فريد بك،المصدر السابق، ص٩٧.

(٤٥) أحمد عبد الرحيم، المصدر السابق، ص ٩٦.

(٤٦) خير الدين بربروسا (١٤٨٣-١٥٤٦م) أطلق عليه اسم بربروسا والتي تعني بالايطالية ذو اللحية الحمراء، وهو قائد بحري استولى مع أخيه عروج (١٤٧٤-١٥١٨م) على مدينة الجزائر عام ١٥١٨م، من الاسبانيين ووضعوها تحت السيادة العثمانية ووسع فتوحاته بين عامي (١٥٣٣-١٥٤٤م)، وأصبح قائداً للأسطول العثماني، حيث تمكن من هزيمة اندريا دوريا مرتين، ونهب سواحل اليونان واسبانيا وايطاليا.وخلفه على الجزائر ابنه القدير حسن. للمزيد من التفاصيل عن أصل بربروسا وتاريخه ينظر: عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية،ترجمة محمود علي عامر، دار النهضة العربية،بيروت، ١٩٨٩،ص ٢٧ ؛الموسوعة العربية الميسرة، المصدر السابق، ص٧٧٠.

(٤٧) إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الحديث،مكتبة العبيكان، الرياض، ط ٢، ٢٠٠٣، ص٦٩؛ أحمد عبد الرحيم،المصدر السابق، ص ٩٦.

(٤٨)شكيب ارسلان، المصدر السابق، ص ١٥٧؛ محمد فريد بك،المصدر السابق، ص٩٧.

(٤٩) محمد سهيل،المصدر السابق،ص١٨٧.

(٥٠) محمد فريد بك،المصدر السابق،ص٩٨؛ أحمد عبد الرحيم، المصدر السابق،ص ٩٦.

(٥١) إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية،ص٦٩-٧٠؛ أحمد عبد الرحيم،المصدر السابق، ص٩٦.

(٥٢) أندري دوريا (١٤٦٨-١٥٦٠م) أميرال وسياسي جنوي. قاتل في خدمة فرنسا في الحروب الايطالية حتى ١٥٢٨م، وبعدها انضم فجأة للإمبراطور شارل الخامس فساعده في الاستيلاء على تونس ١٥٣٥م، ولكنه فشل في الجزائر١٥٤١م. ينظر: الموسوعة العربية الميسرة، المصدر السابق، ص٨١٦.

(٥٣) نيقولاي ايفا نوف، المصدر السابق،ص ١١٣.

(٥٤) محمد سهيل،المصدر السابق،ص١٨٧-١٨٨؛نيقولاي ايفا نوف،المصدر السابق، ص١١٣.

(٥٥)محمد فريد بك،المصدر السابق، ص٩٩،شكيب ارسلان،المصدر السابق، ص١٥٤.

(٥٦) محمد فريد بك،المصدر السابق،ص ٩٨،أحمد عبد الرحيم،المصدر السابق،ص ٩٦،٩٧.

(٥٧) كريت جزيرة في البحر المتوسط وهي من الجزر اليونانية وقد استولت عليها الدولة العثمانية في القرن السابع عشر و استقلت عنها سنة ١٨٩٨م والحقت باليونان عام ١٩١٨م.ينظر: أبن كثير، البداية والنهاية(تعريف بالأماكن)، ج٢،ص ٢٦٦.

(٥٨) قبرص جزيرة صغيرة تقع شرقي البحر الأبيض المتوسط وهي مهما لمركزها الجغرافي بالقرب من سواحل الشام ومصر واحتلالها ضروري لمن يريد بقاء هاتين الولايتين في حوزته، ومع ضرورياتها للدولة العثمانية تنازلت عنها لبريطانيا عام ١٨٧٨م.ينظر: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٢٥٥.

(٥٩) أحمد عبد الرحيم،المصدر السابق، ص ٩٧.

(٦٠) طرابزون وهو ميناء يقع في الزاوية الجنوبية الشرقية للبحر الأسود وكانت مركزاً تجارياً هاماً وفتحها العثمانيين عام ١٨٦٦م، وضمت إلى مملكتهم. ينظر: أبن كثير، البداية والنهاية(التعريف بالأماكن)، ج٢،ص١٢٠.

(٦١) زهراء حميد،المصدر السابق،ص ٦٩.

(٦٢)شكيب ارسلان، المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٦٣)محمد سهيل، المصدر السابق، ص١٩١، محمد فريد بك،المصدر السابق، ص٩٩.

(٦٤)شكيب ارسلان، المصدر السابق، ص١٥٩.

(٦٥) محمد فريد بك، المصدر السابق، ص ٩٩، محمد سهيل، المصدر السابق، ص١٩١.

(٦٦)مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي، ص٣٣.

(٦٧)شكيب ارسلان، المصدر السابق، ص١٥٩، علي محمد محمد الصلابي، المصدر السابق، ص٢٤٩ ؛ مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي ، ص٣٣.

(٦٨) إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية، ص٧٠؛ أحمد عبد الرحيم، المصدر السابق، ص٩٧.

(٦٩) محمد سهيل، المصدر السابق، ص١٩٢؛ مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي، ص٣٣؛

Stanford Shaw ، history of the ottoman empire and modern turkey , Cambridge university press , London Melboume ,p.103

(٧٠) استمرت النمسا تدفع الجزية للدولة العثمانية إلى سنة ١٦٩٩م، فأبطلت بمقتضى معاهدة كارلوفتس. ينظر محمد فريد بك، المصدر السابق،ص١٠٠؛
Stamford Shaw, op. cit,p103.

(٧١) شكيب ارسلان، المصدر السابق، ص١٦٠؛ أحمد عبد الرحيم،المصدر السابق، ص٩٧؛ إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية، ص٧١.

(٧٢) محمد سهيل، المصدر السابق، ص١٩٣؛ مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي، ص٣٣.

(٧٣) محمد فريد بك، المصدرالسابق، ص١٠٢-١٠٤؛ شكيب ارسلان، المصدر السابق، ص١٦١؛ حامد الصافي، المصدر السابق، ص٢١.

(٧٤)محمد سهيل،المصدر السابق،ص١٩٤؛ محمد فريد بك،المصدر السابق،ص١٠٤.

(٧٥) محمد فريد بك،المصدر السابق،ص١٠٤؛ شكيب ارسلان،المصدر السابق،ص١٦١؛ نادية محمود مصطفى، العصر العثماني من قوة الهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية(العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي)، المعهد العالمي للفكر، القاهرة، ١٩٩٦، ج١١، ص ٧٧.

(٧٦) أحمد بهاء، المصدر السابق، ص١٠؛ محسن العبيدي، المصدر السابق، ص٤١.

(٧٧) وليد خالد يوسف، المصدر السابق، ص٣٧٦.

(٧٨)حامد الصافي، المصدر السابق، ص٢١؛ زهراء حميد، المصدر السابق، ص٣٥. ٤٥.

(٧٩) أحمد بهاء، المصدر السابق، ص١٠.

(٨٠) وليد خالد يوسف، المصدر السابق، ص٣٧٦ ؛ زهراء حميد، المصدر السابق، ص٣٤.

(٨١) حامد الصافي، المصدر السابق، ص٢٢؛ محمد سهيل، المصدر السابق، ص٣٠٤.

(٨٢)زهراء حميد،المصدر السابق،ص ٣٤.

(٨٣) محمد سهيل،المصدر السابق،ص٣٠٥.

(٨٤) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار النهضة، بيروت،١٩٨٠، ص٧٣.

(٨٥) محمد سهيل، المصدر السابق، ص ٣٠٦.

(٨٦) علي محمد محمد الصلابي، المصدر السابق، ص ٣٣٢.

(٨٧) محمد سهيل، المصدر السابق، ص٣٠٦. ٣٠٧.

(٨٨)شكيب ارسلان، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

(٨٩) حامد الصافي،المصدر السابق،ص٢٢؛ أحمد بهاء،المصدر السابق،ص١١.

(٩٠) زهراء حميد،المصدر السابق،ص٣٥.

(٩١) إسماعيل أحمد ياغي،العالم العربي،ص١٨٨.

(٩٢)محمد سهيل، المصدر السابق، ص٣٠٨.

(٩٣) للاطلاع على نص المعاهدة المعاهدة ينظر : موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض، مؤسسة صقر الخليج للطباعة و النشر، الكويت، ١٩٨٤، ص ٤٠١-٤٠٣؛ هند فتال و رفيق سكري، المصدر السابق، ص٩٢؛ زهراء حميد، المصدر السابق، ص ٣٦.

(٩٤) وليد خالد يوسف، المصدر السابق، ص٣٧٦.

(٩٥) عمرعبد العزيز، دراسات في تاريخ العرب، ص٧٣؛ زهراء حميد، المصدرالسابق،ص٥٩.

(٩٦) حامد الصافي، المصدر السابق، ص٢٣؛ زهراء حميد، المصدر السابق، ص٥٤.

(٩٧) يوسف الرديني، المصدر السابق، ص١٤٥؛ محمد أنيس، المصدر السابق، ص٢٠٦.

(٩٨) محمد سهيل، المصدر السابق، ص٣٠٨ ؛ جورج قزم، أوروبا والشرق العربي من البلقنة إلى اللبننة، دارالطليعة، بيروت، ١٩٩٠، ص٢٥؛ محمد أنيس، المصدر السابق، ص١٧٧.

(٩٩) هي المعاهدة التي أنهت الحرب بين الدولة العثمانية والروسية(١٧٦٨-١٧٧٤م)، والتي وقعت في السابع عشرمن تموز ١٧٧٤م في قصبة قاينارجة البلغارية، وتكونت من ثمان وعشرين مادة. وعُدّت هزيمة كبرى وبداية النهاية للدولة العثمانية، إذ نصت بنودها على استقلال بلاد القرم عن الدولة العثمانية، كما تتنازل عن كل من أزوف و كرتش ويني قلعة، فضلاً عن حق روسيا في تسيير سفنها التجارية في البحر الأسود. وإن المعاهدة أقرت لروسيا الحق في التحدث باسم رعايا السلطان من المسيحيين الأرثوذكس وحماية المواضع المسيحية. ينظر محمد عصفور سلمان الأموي، حركة الإصلاح في الدولة

العثمانية وأثرها في المشرق العربي (١٨٣٩-١٩٠٨م)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٧؛ مصطفى كامل، المسألة الشرقية، مطبعة الآداب، مصر، ١٨٩٨، ص٤٦؛ بيتر شوجر، المصدر السابق، ص٣٥٢؛
Turkey Gazetesi , osmanl tarihi Ansiklopedisi , 4.cilt , Ihlas Matbacilik , Istanbul , N.D. , S.179 ؛ Stanley lane-Poole ,turkey, Beirut , 1966 , p 257
.

(١٠٠) محمد سهيل، المصدر السابق، ص٣٠٨.

(١٠١) كانت المعاهدة الأولى في التاسع من كانون الثاني ١٧٨٥م مع مراد بك، والثانية عقدت في الثالث والعشرين من الشهر والعام نفسيهما مع ملتزم الكمارك العام يوسف كساب،أمّا الثالثة فتمت مع الحاج ناصر شديد أحد شيوخ الأعراب في الحادي والثلاثين من الشهر والعام نفسيهما. إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي، ص١٩٧؛ عبد العظيم رمضان، تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٣، ص١٥؛ رولان سينية وآخرون، تاريخ حضارات العالم . القرن الثامن عشر (عهد الأنوار)، منشورات عويدات، بيروت، مج٥، ط٢، ١٩٨٧، ص٣١٣؛ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، النشاط التجاري في البحر الأحمر في العصر العثماني(١٥١٧ـ١٧٩٨م)، مجلة الدارة، المملكة العربية السعودية، العدد(٢)، السنة(٦)، ١٩٨١، ص٩٩؛ محمد أنيس، المصدر السابق، ص١٩٠.

(١٠٢) حامد الصافي،المصدر السابق،ص ٣٨؛ عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية ، ج٢، ص ٧٣٤-٧٣٥.

(١٠٣) حامد الصافي،المصدر نفسه،ص٣٨؛إسماعيل أحمد ياغي،العالم العربي،ص١٩٧.

(١٠٤) عبد الرحيم عبد الرحمن،المصدر السابق، ص٩٩.

(١٠٥)إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي، ص١٩٧.

(١٠٦) عبد الرحيم عبد الرحمن،المصدر السابق،ص٩٩.

(١٠٧) محمد سهيل،المصدر السابق،ص٣٠٨.

(١٠٨) بعد اجتياح القوات الفرنسية لايطاليا ودخولها لجمهورية البندقية، دفع بالنمسا إلى التماس الصلح ثم وقعت معاهدة كامبوفورميو في (١٨ تشرين الأول ١٧٩٧م)، تنازلت بموجبها عن لمبارد يا و بلجيكا وحدود الراين و الجزر الأيونية لفرنسا مع استقلال الرايخ الألماني وحصلت بالمقابل على جزء من جمهورية البندقية، فكانت المعاهدة انتصاراً باهراً لفرنسا ينظر: ميلاد.أ.المقرحي، تاريخ أوربا الحديث (١٤٥٣_١٨٤٨م)، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٦، ص ٣٠٨-٣٠٩؛ زينب عصمت راشد، تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر، دارالفكرالعربي، القاهرة، د.ت، ص١٥٦-١٥٧؛ البيرسوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، ترجمة جورج كوسى، منشورات عويدات، ط٤، بيروت، ١٩٨٩، ص ٤٨٨-٤٩٠.

(١٠٩) إن الجزر الأيونية هي سبع جزر على الساحل اليوناني الغربي، تبلغ مساحتها قرابة ٩٦٣ ميلاً مربعاً، و يبلغ عدد سكانها ما يقارب من ربع مليون نسمة، و تحتل الجزر موقعا غاية في الأهمية، و قد استولت عليها فرنسا بموجب معاهدة كامبوفورميو التي عقدت بين فرنسا و النمسا في تشرين الأول عام ١٧٩٧م. ينظر : هاشم صالح التكريتي، الصراع الروسي-الفرنسي في البلقان في مطلع القرن التاسع عشر، مجلة المؤرخ العربي، اتحاد المؤرخين العرب، العدد (١٤)، بغداد،١٩٨٩، ص ٦٨؛ وليم لانجر، موسوعة تاريخ العالم، ترجمة محمد مصطفى زيادة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ج٥، ص ١٥٥٥ ؛ لطف الله بن احمد جحاف، نصوص يمنية عن الحملة الفرنسية على مصر، ط٢، نشر و تحقيق سيد مصطفى سالم، صنعاء، ١٩٨٩، ص ١٥١.

(١١٠) محسن ألعبيدي،المصدر السابق،ص٤١.